A/79/1*

الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 1

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 1

A/79/1*

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 21 آب/أغسطس 2024.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[2 آب/أغسطس 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	مقدمة	4
الثاني	أعمال المنظمة	7
	ألف – تشجيع النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة	7
	باء – صون السلام والأمن الدوليين	12
	جيم – التنمية في أفريقيا	16
	دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	18
	هاء – التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية	20
	واو – تعزيز العدالة والقانون الدولي	23
	زاي – نزع السلاح	24
	حاء – مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب	25
الثالث	فعالية أداء المنظمة	28

الفصل الأول

مقدمة

1 - إنني فخور غاية الفخر بموظفي الأمم المتحدة الذين يؤدون عملهم ويُنجزون المهام المنوطة بهم في عالم ممزق تحف به المخاطر في بعض الأحيان. ورغم العقبات التي تعترض طريقهم، فإن التزامهم بمستقبل أفضل وأكثر إشراقاً يتجلى ساطعاً في كل ما يفعلونه. وهم مصممون على تحقيق نتائج لشعوب العالم وتقديم المساعدة وبث الأمل الذي يستحقه كل شخص - والذي تحتاجه الأسرة البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

2 - ولقد اختبر العام الماضي[1] الإنسانية بكل الطرق. فبسبب الأزمات والتحديات، أصبح المستقبل الأفضل الذي يريده الناس ويحتاجونه أبعد منالا. وبسبب الفجوات الجيوسياسية وانعدام الثقة اللذين يتسع نطاقهما، تستفحل النزاعات ويتفاقم اشتداد حدة الفقر وعدم المساواة والجوع وضعف الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية. ووصلت حالة الطوارئ المناخية إلى مستويات جديدة مرعبة في ارتفاعها، حيث سيكون عام 2023 الأكثر حرارة على الإطلاق. وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز ضد الأقليات والنساء والفتيات، وتزايد التطرف، وتصاعد خطاب الكراهية على الإنترنت وفي الشوارع، كلها أمور تبث بذور الشقاق وانعدام الثقة في مختلف المجتمعات والبلدان وفي المناطق بأكملها.

3 - وقد تعطل العمل العاجل المتمثل في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ بسبب الافتقار إلى الاستثمار الكافي وغياب الإرادة السياسية. وأصبحت بلدان نامية عديدة تغرق في وحل الديون وباتت تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في مستقبل مستدام لشعوبها.

4 - يأتي هذا في الوقت الذي يتم فيه تجاهلُ المبادئ المتعددة الأطراف التي بُنيت على مدى عقود من الزمن أو الاستخفافُ بها دون عقاب. كما يجري تقويض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث تستهدف أطراف النزاعات المستشفيات والمدارس والمعونة الإنسانية والمرافق الأساسية المدنية. ويتقلص حاليا أيضا الحيز المتاح للعمل المدني في ظل النظم الاستبدادية، ويتعرض الصحفيون للقتل والإساءة إليهم بسبب قيامهم بعملهم الحيوي.

5 - ويُظهر هذا التقرير أن التقدم ممكن وأن التغيير قابل للتحقيق رغم الصعوبات. غير أن تلك النتائج يمكن أن تكون تكلفتها مأساوية. فقد شهد العام الماضي مقتل أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على مدى تاريخ منظمتنا. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى العاملين في غزة. إننا نشاطر عائلاتهم وأصدقاءهم وزملاءهم ما يشعرون به من حزن. ونستمد من إصرارهم وتضحياتهم ما يقوي عزمنا على الوقوف إلى جانب أشد الناس ضعفاً في العالم الذين تقطعت بهم السبل في حالات الطوارئ الإنسانية.

6 - وقد بدا هذا الحرص المخلص على البقاء وإنجاز الولاية المنوطة بنا في العمل الذي يقوم به موظفونا لمواصلة دعم السكان والمجتمعات المحلية عند تقليص وإغلاق بعثات كبيرة للأمم المتحدة، مثل

(1) تمشيا مع الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة، تمتد الفترة المشمولة بهذا التقرير من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالنظر إلى أن فترة ميزانية حفظ السلام تمتد من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، وأن التقرير سيُقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فقد أُدرِجت في التقرير أيضا بضع نقاط بارزة رئيسية عن الأشهر الأولى من عام 2024.

البعثتين في مالي وفي دارفور (السودان). ويواصل الموظفون في وكالات متعددة الحفاظ على وجودهم في تلك الأماكن، حيث يقومون بمهامهم الحيوية التي كثيرا ما يتوقف عليها البقاء على قيد الحياة.

7 - وفي عام 2023، قمنا مع شركائنا في الميدان بتنسيق خطط الاستجابة الإنسانية لمصلحة 245 مليون شخص في 74 بلدا وإقليما، وقدمنا المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواح الناس وتوفير الحماية لما يقرب من 160 مليون شخص ممن هم في حاجة ماسة إليها. وبقي موظفونا وقدموا خدماتهم في بلدان عصفت بها نزاعات عنيفة، حيث امتد نطاق تلك الخدمات من الغذاء والتغذية إلى المياه والصرف الصحي، مروراً بالتعليم والخدمات الصحية في حالات الطوارئ، وصولاً إلى توفير المأوى والحماية. وشمل ذلك أفغانستان والسودان واليمن والقرن الأفريقي والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما استجبنا مع شركائنا للكوارث المدمرة، بما في ذلك الزلازل في المغرب والجمهورية العربية السورية وتركيا، والفيضانات في ليبيا وملاوي وموزامبيق. وحققنا هذه النتائج رغم النقص القياسي في تمويل العمل الإنساني. فمبلغ الـ 22,7 بليون دولار الذي قدمته الجهات المانحة لا يمثل سوى 40 في المائة من المستوى المطلوب لعملنا المنقذ للحياة البالغ 56,1 بليون دولار. وعلى الرغم من ذلك، لم يدخر موظفونا العاملون في المجال الإنساني وشركاؤهم في الميدان أي جهد للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

8 - وفي الوقت نفسه، حشد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في عام 2023 أكثر من 000 6 شخص من مختلف القطاعات العامة والخاصة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي لا يوجد منها سوى 15 في المائة على الطريق الصحيح. ورحب قادة العالم بدعوتنا إلى خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة بمبلغ 500 بليون دولار سنوياً وأقروا بالحاجة العاجلة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي - بما يشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف - لتمكين البلدان النامية من الاستثمار في النظم التي تحتاجها شعوبها.

9 - وأُطلقت عدة مبادرات بيئية رئيسية في عام 2023، منها خطة العمل المتعلقة بالمياه، والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات، واتفاق تاريخي بين 175 دولة لوضع معاهدة ملزمة قانونًا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وفي أجواء لا زال فيها مستقبل كوكبنا مهدَّدا بتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، اختُتمت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في دبي، بدعوات إلى التحول عن الوقود الأحفوري، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار، والالتزام بالتبريد المستدام، وخفض غاز الميثان، وإنهاء إزالة الغابات بحلول عام 2030.

10 - وطوال عام 2023، واصلت الأمم المتحدة البناء على عملنا في الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية والنهوض بها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، والبرنامج المشترك لتعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية دعما جماعيا لعشرات الآلاف من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. كما دعمت الأمم المتحدة ثماني عمليات مراجعة للدساتير لضمان انعكاس آراء النساء وتمثيلهن.

إعمال حقوق الإنسان بمشاركة الجميع

قمنا بتعزيز وحماية عمل المدافعين عن حقوق الإنســـان ومنظمات المجتمع المدني في جميع المناطق، حيث دعمنا عمل 3,530 منظمة يقودها الشـــباب، وتفاعلنا مع 1,894 منظمة معنية بحقوق المرأة. وساعدنا في تمكين الأصوات المختلفة، وعززنا المشاركة في المنتديات الحكومية الدولية، ونظمنا منتدى لشبكات حماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعرضة للخطر، ودافعنا عن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي.

11 - وكان العام أيضـــا عاما مهما فيما يتعلق بتعزيز التزام العالم بتعددية الأطراف والقيم المكرســـة في الميثاق. وفي إطار التحضـــير لمؤتمر القمة المعني بالمســـتقبل، أعددنا وقدمنا مجموعة من الموجزات السياساتية بشأن مجالات حيوية تمتد من السلام والأمن إلى مشاركة الشباب والأجيال المقبلة. واتسع هذا العمل ليشـمل حوكمة العالم الرقمي والذكاء الاصـطناعي. فعلى سـبيل المثال، ولمكافحة جائحة المعلومات المغلوطة والمضللة، واصلنا عملنا على وضع مبادئ الأمم المتحدة العالمية لسلامة المعلومات.

12 - ويتطلب كل هذا العمل تعزيزا مســـتمرا لعملياتنا في جميع أنحاء العالم، بقيادة منســـقينا المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء عملهم مع الحكومات المضيفة لتسريع الجهود وتوسيع نطاق الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.

13 - بالإضـــافة إلى ذلك، شـــهد عام 2023 تحقيق قفزات كبرى في التزامنا ببناء مكان عمل لموظفينا يوفر لهم الدعم ويكفل لهم الاحترام. وانعكس التزامنا بتطبيق قيم المنظمة في إنشاء مكتب مكافحة العنصرية، ووضع سياسة جديدة للإجازة الوالدية، وإحراز تقدم في إطار استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل، وتجديد الجهود لمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال الانتهاك الجنسيين.

14 - غير أن فعالية عملنا تتوقف في نهاية المطاف على مدى توافر السـيولة النقدية. وقد اتخذنا تدابير صارمة للاقتصاد في صرف الأرصدة النقدية من أجل التخفيف من تأثير أزمة السيولة على عملياتنا الممولة من الميزانية العادية. وأدى التأخر في سـداد الاشـتراكات المقررة لعمليات حفظ السـلام وعدم سـدادها إلى تقويض قدرتنا على سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وسـنواصـل البحث عن حلول دائمة لضـمان تنفيذ ولايتنا بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاستدامة.

15 - وستواصل منظمتنا وموظفونا، في كل خطوة نخطوها، التضامن مع شعوب العالم في هذه الأوقات العصـيبة، في إطار سـعينا معا لصـوغ مسـتقبل أكثر سـلاما وصـحة ومسـاواة وازدهارا، وعالم لا يترك أحداً خلف الركب.

الفصل الثاني
أعمال المنظمة

ألف - تشجيع النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة

السياق

16 - بعد أن تجاوزنا منتصف المدة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتضح وفقًا *لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024* أن 17 في المائة فقط من الغايات المندرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح. وتتباطأ حاليا وتيرة التقدم بفعل ارتفاع أسعار الفائدة، وضائقة الديون، والتشرذم الجغرافي - الاقتصادي. وتتسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، مما يؤثر بشكل جائر على الفقراء. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار وتواجه تمييزاً يعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

أهدافنا

17 - تساعد الأمم المتحدة حاليا في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح في إطار خطة 2030. وعلى ضوء تلك الخطة، تتخذ أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، خطوات حاسمة لتوسيع نطاق الدعم المقدم للاحتياجات والأولويات القطرية.

البيانات من أجل التنمية المستدامة

في عام 2023، قمنا بتحسين وصول الجمهور إلى البيانات الموثوقة من خلال المنصة الجديدة، "مستودع بيانات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة المتاح للعموم" (UN Data Commons for the SDGs)، وعززنا حوكمة البيانات وتتبعنا التقدم الذي أحرزه 166 بلدا في اعتماد الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنجازاتنا

تنفيذ خطة عام 2030

18 - على الرغم من التحديات المتزايدة، أعادت الحكومات في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2023 تأكيد طموحها والتزاماتها بتنفيذ خطة عام 2030 في السنوات الست المقبلة. وحث الأمين العام قادة العالم على تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب. واستجابت الحكومات بإعلان سياسي رحبت فيه بمقترحاته الخاصة بخطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة بمبلغ 500 بليون دولار سنويا وبإجراء إصلاحات عاجلة في الهيكل المالي الدولي. وأدت عطلة نهاية الأسبوع للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق تواؤم بين أصحاب المصلحة بشأن ستة تحولات رئيسية لتسريع تحقيق تلك الأهداف، وذلك في المجالات التالية: المنظومات الغذائية؛ والتعليم؛ والطاقة المستدامة؛ والعمل المناخي والتنوع البيولوجي؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ والربط الرقمي.

19 - كما استحدث مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة 12 مبادرة جديدة شديدة التأثير للمساعدة في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. وقدم *تقرير التنمية المستدامة على*

الصعيد العالمي رؤى مدعومة بالعلم وشجع الخطط الوطنية التحوّلية التي يمكن أن تولد أوجه تآزر وتتعامل بشكل جيد مع الحالات التي يتعين فيها المفاضلة بين الأولويات. وركزت المبادرة الشديدة التأثير بشأن تحويل التعليم على تجهيز المعلمين للنجاح في نظام تعليمي سريع التغير، في حين حظيت مبادرة المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل بدعم كبير للنهوض بالعمل اللائق والحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

20 - وشجّع تحالف Local2030، وهو مبادرة شديدة التأثير تربط بين المدن والمناطق والصناعة، على اتخاذ أصحاب المصلحة المتعددين إجراءات للمساعدة في دفع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وقد استُكمل ذلك بإنشاء الفريق الاستشاري المعني بالحكومات المحلية والإقليمية بهدف إيصال الأصوات المحلية على نطاق أوسع لإحداث تأثير عالمي.

القدرة العالمية على مواجهة الكوارث من خلال تكنولوجيا الفضاء

تساعد الأمم المتحدة جميع البلدان على الوصول إلى الفضاء والاستفادة من منافعه لتسريع التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التدريب على قانون الفضاء، وتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء، وتقديم الخدمات للهيئات المتعددة الأطراف التي تعالج المشاكل الملحة مثل الحطام الفضائي. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (UN-SPIDER)، نقوم بتدريب الخبراء القُطريين، في بلدان منها، على سبيل المثال في الجمهورية الدومينيكية، على الوصول إلى المعلومات الفضائية التي تساعدهم على التأهب للكوارث والتعامل معها.

زيادة تمويل التنمية

21 - اعتبر الأمين العام إصلاح الهيكل المالي الدولي أولوية رئيسية. وفي أيار/مايو 2023، نشر موجزا سياساتيا دعا فيه إلى إجراء تغييرات في الحوكمة الاقتصادية العالمية وشبكات الأمان المالي والتعاون الضريبي الدولي لدعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكد في اقتراحه المتعلق بخطة التحفيز على الحاجة إلى إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومعالجة ضائقة الديون السيادية.

22 - وشجعنا، بالشراكة مع الدول الأعضاء، على تبني مقترحات من مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي في المعتكف الرفيع المستوى المعني بتوفير هيكل مالي عالمي لعالم يواجه صدمات عالمية الذي نظم في عام 2022، وتُوج ذلك بانعقاد مؤتمر القمة المعني بإبرام ميثاق عالمي جديد بشأن التمويل في باريس في عام 2023. ولإطلاق العنان للاستثمار الوطني، أيد المشاركون في مؤتمر القمة قرار الجمعية العامة حول وضع اتفاقية إطارية جديدة بشأن التعاون الضريبي الدولي لتشجيع العمل بقواعد عادلة وقابلة للتطبيق عالميا.

23 - وجرى تشجيع إقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص من خلال الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على التمويل المختلط، وإزالة المخاطر، والشفافية، وزيادة التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة.

عدم ترك أحد خلف الركب

24 - لقد حافظنا على التزامنا بالتنمية المستدامة المنصفة، ولا سيما للفئات المهمشة والذين يعيشون ظروفا هشة.

25 - وتعاونّا مع 45 بلداً من أقل البلدان نمواً لتنفيذ التزامات برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ساعدنا في إطلاق 15 شراكة جديدة بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز الطاقة المستدامة والربط الرقمي والسياحة المستدامة، وخمسة مبادرات تحوّلية، في مجالات تخزين الغذاء، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الاستثمار، وإنشاء جامعة إلكترونية، ودعم مساعي الخروج من قائمة أقل البلدان نموا.

26 - ونشرنا تقارير مرحلية جديدة عن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، قبيل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024، متضمنةً رؤى ثاقبة حول التحديات الفريدة التي تواجهها تلك البلدان، مثل ارتفاع تكاليف النقل والعبور ومحدودية النفاذ إلى الأسواق العالمية. ودعمنا المفاوضات بشأن برنامج عمل جديد للعقد القادم، وأنشأنا شبكة من جهات التنسيق الوطنية في 25 بلداً لدفع عجلة التنفيذ والمتابعة.

27 - وعقدنا المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية واعتمدنا خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأيدنا أيضا عمل فريق جديد رفيع المستوى معني بوضع مؤشر ضعف متعدد الأبعاد لجميع البلدان القابلة للتضرر وبالعملية الحكومية الدولية اللاحقة.

28 - وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، دعمنا الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمسنين. وشمل ذلك إنشاء مكتب جديد للشباب في الأمم المتحدة وتعيين أول أمين عام مساعد لشؤون الشباب على الإطلاق لزيادة تأثير أصوات الشباب في عملية صنع القرار العالمية.

29 - وفي مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، دعمنا التقدم المحرز في معالجة مسألة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والفتيات، على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية على قدم المساواة.

30 - ودعماً للشعوب الأصلية، قمنا بتعزيز إدماجها وحقوقها في أكثر من 20 بلدا على مستوى العالم، بطرق منها العمل مع أكثر من 000 8 من نساء الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية لتطوير المهارات التجارية والرقمية.

31 - ولدعم عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030)، عملنا مع الدول الأعضاء لتحقيق زيادة بنسبة 22 في المائة في السياسات الوطنية المتعلقة باحتياجات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن في 136 بلداً.

العمل المناخي المحلي

للمدن أهمية أساسية في تنفيذ الحلول المناخية ووقف تدمير وتدهور الموائل الطبيعية. وعلى الرغم من أن المدن مصادر هامة للانبعاثات المؤدية إلى احترار الكوكب، فإنها أيضاً محركات للعمل المناخي وفي طليعة من يقدم الحلول. وفي مؤتمر القمة الأول للعمل المناخي المحلي الذي عُقد خلال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وقّعت 72 حكومة على التعهد الصادر عن تحالف الشراكات المتعددة المستويات العالية الطموح من أجل العمل المناخي، والذي تعهدت فيه بالتعاون مع السلطات دون الوطنية في تخطيط الاستراتيجيات المناخية وتمويلها وتنفيذها ورصدها.

32 - في عام 2023، قمنا بالدعوة من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لإحداث تحول في مجال العمل المناخي. وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، جرى تفعيل صندوق جديد للخسائر والأضرار وتم التعهد بالتزامات بشأن التبريد المستدام وخفض الميثان ووقف إزالة الغابات بحلول عام 2030. وجرى أيضا تفعيل مبادرة أسواق الكربون في أفريقيا في عام 2023، بهدف تعزيز إنتاج أرصدة الكربون تعزيزا كبيرا في جميع أنحاء القارة. فمن خلال تبادل أرصدة الكربون، توفر هذه الأسواق مسارا فريدا لتحسين الحصول على الطاقة وخلق وظائف خضراء جديدة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

33 - وأكدنا على الحاجة الملحة لمزيد من العمل المناخي من خلال تقارير جديدة عن فجوة الانبعاثات وفجوة الإنتاج وفجوة التكيف. فوفقا لتلك التقارير، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سترتفع درجة حرارة الأرض بما يتراوح بين 2,5 درجة مئوية و 2,9 درجة مئوية خلال القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف المحدد في اتفاق باريس وهو 1,5 درجة مئوية.

34 - وشجع تحالفنا المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر على وضع خطط وطنية للحد من الملوثات القصيرة العمر في 50 بلداً، وانضمت 5 بلدان أخرى إلى التعهد العالمي بشأن الميثان لخفض الانبعاثات بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030. وحضر أكثر من 250 من رؤساء البلديات والمحافظين أول مؤتمر قمة للعمل المناخي المحلي، مما أدى إلى توقيع 72 حكومة على تعهد جديد بمزيد من العمل المناخي المحلي والمتعدد المستويات.

35 - وأطلقنا مبادرات بشأن القضاء على الهدر والموارد المائية والمنظومات الغذائية لدعم العمل المناخي. وأظهر اليوم الدولي الأول للقضاء على الهدر الإمكانات التي تنطوي عليها مبادرات القضاء على الهدر فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وسلّط مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023، وهو الأول من نوعه منذ ما يقرب من 50 عاما، الضوء على أهمية موارد المياه العذبة. ووافق العالم على الإطار العالمي الجديد بشأن المواد الكيميائية وعلى صندوق مخصص للمتابعة. وشجع الأمين العام في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان على إحداث تحولات في المنظومات الغذائية تكون رفيقة بالمناخ، وهو أمرٌ عززه الزخم الذي تولد عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وقرارات أخيرة للجمعية العامة.

تحالف التبريد ينظم التعهد العالمي المتعلق بالتبريد

انضـــم أكثر من 60 بلدا إلى التعهد العالمي المتعلق بالتبريد، الذي ينظمه تحالف التبريد وتدعمه الأمم المتحدة. ويهدف الاتفاق ذو الصـــلة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بقطاع التبريد بنسبة 68 في المائة على الأقل على مستوى العالم بحلول عام 2050.

المساواة بين الجنسين

36 - كشف تقرير اللمحة الموجزة عن المساواة بين الجنسين لعام 2023 عن عجز سنوي قدره حوالي 360 بليون دولار في التمويل اللازم لتحقيق المســـاواة بين الجنســـين وتمكين النســـاء والفتيات بحلول عام 2030. وعلى أساس الاتجاهات الحالية، سيظل أكثر من 340 مليون امرأة وفتاة يعشن في فقر مدقع بحلول عام 2030.

37 - ونقوم حاليا بجمع الشـــركاء معاً لمعالجة بعض الفجوات الصـــارخة إلى أبعد حد بين الجنســـين من خلال مبادرات مثل صـــندوق الأمم المتحدة الاســـتئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضـــاء على العنف ضـــد المرأة، الذي ســـاعد متلقي المنح على الوصـــول بالموارد والخدمات إلى أكثر من 15 مليون شـــخص. وحشد صندوقنا الخاص بالمرأة للسلام والعمل الإنساني حوالي 50 مليون دولار لتمكين المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من القيام بجهودها الشعبية. ووصل برنامجنا المشترك لتعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصـــادي للمرأة الريفية إلى ما يقرب من 000 50 امرأة في ســـتة بلدان، لدعم ســـبل عيشـــهن وحقوقهن وأمنهن الغذائي وتغذيتهن وقدرتهن على الصمود.

38 - وفي إطار مبادرة تسليط الضوء التي تبلغ تكلفتها 545 مليون دولار، جرى إحراز تقدم في التصدي للعنف الجنســـاني في 30 بلداً، من خلال إحداث زيادات كبيرة في معدلات إدانة الجناة ودعم الميزانيات الوطنية المخصـصـة للتصـدي لهذه الآفة. ومن خلال المبادرة أيضـا، اكتسـبت النسـاء والفتيات فرصـا أكبر للوصـــول إلى الخدمات ذات الصـــلة، كما تم تعزيز خطط العمل الوطنية للقضـــاء على العنف الجنســـاني. وتُرجمت هذه المبادرة إلى إحدى مبادرات الأمم المتحدة الشديدة التأثير المتصلة بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023.

39 - من خلال برنامج "المرأة جزء من المعادلة"، قدمنا الدعم التقني وخدمة ضـــمان الجودة لمشـــاريع في ست مناطق وأكثر من 25 بلداً لتغيير كيفية استخدام الإحصاءات الجنسانية وإعدادها وإبلاغها والوصول إليها. وفي منشـور بعنوان *"العدالة المناخية من منظور الحركة النسـوية: إطار للعمل"*، سـلطنا الضـوء على سـبل التصـدي للتحديات البيئية مع تعزيز حقوق المرأة في الوقت نفسـه. وإدراكا منّا للأثر الجائر لفيروس نقص المناعة البشـرية/الإيدز على النسـاء والفتيات، فقد دعمنا 50 بلدا في إدماج أو تعزيز المسـاواة بين الجنسـين في الاسـتراتيجيات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشـرية، تماشـيا مع الجهود العالمية للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030.

40 - وتوج عملنا بإعلان انطلاق خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في اليوم العالمي للمرأة 2024. وجاء هذا الإعلان في أعقاب اســـتعراض شـــامل أجراه فريق عمل ومجلس اسـتشـاري ضـم ممثلين عن 12 كياناً من كيانات الأمم المتحدة وقيم النجاحات التي أحرزتها الأمم المتحدة

وأوجه القصور التي واجهتها في تعزيز وحماية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق النساء والفتيات على الصعيد العالمي.

الدعم الإقليمي

41 - إن منصات التعاون الإقليمي، التي هي نتيجة رئيسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أصبحت الآن راسخة وتوفر تحليلات وخبرات مشتركة بين الوكالات لدعم منسقينا المقيمين وأفرقتنا القطرية.

42 - ودأبت لجاننا الإقليمية الخمس على عقد منتديات سنوية حول التنمية المستدامة، حيث كانت بمثابة منابر إقليمية حكومية دولية ومنصات إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين للتمكين من تنظيم حوارات بشأن السياسات وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفرت أيضا مدخلات إقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وللتعلم من الأقران بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية. كما ساعدت منتديات 2024 في تشكيل وجهات النظر الإقليمية حول مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ووثيقته الختامية المتوقعة المعنونة "ميثاق المستقبل".

نظام المنسقين المقيمين

43 - ساعد المنسقون المقيمون، بوصفهم الممثلين الأعلى رتبة لمنظومتنا الإنمائية على الصعيد القطري، في الجمع بين كامل موارد الأمم المتحدة وخبراتها المتنوعة لدعم العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعقدوا اجتماعات مع الشركاء لحشد التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة. كما أتاح المنسقون المقيمون دعم الأمم المتحدة الفعال للتأهب للكوارث ومواجهتها، وضمان الاستجابة الفورية والمتسقة للأزمات باستخدام مختلف التدخلات الإنسانية والإنمائية وتدخلات بناء السلام في البيئات المعقدة للسير بأنشطة الاستجابة على المسارات المؤدية إلى التنمية المستدامة. وأدت جهود المنسقين المقيمين إلى الحد من الازدواجية بشكل كبير والاستفادة المثلى من الموارد لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

44 - وقد رأت نسبة 92 من الحكومات المضيفة التي شملها الاستقصاء أن المنسقين المقيمين قادة فعالون في تقديم الدعم الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية. ويُذكر هنا أن ثلثي المنسقين المقيمين هم من المعينين الجدد، وقد تم اختيارهم من خلال عملية اختيار مطورة لضمان وجود قيادات متنوعة وماهرة ذات تأثير يتناسب مع كل سياق قطري على حدة، مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن الجغرافي.

باء - صون السلام والأمن الدوليين

السياق

45 - واجه السلام والأمن العالميان تحديات كبيرة في عام 2023. فقد استعر أُوار النزاعات في غزة والسودان وأوكرانيا، بين أماكن أخرى عديدة، مما ألحق الدمار بحياة الناس وسبل عيشهم وأدى إلى نزوح الملايين وتحميل قدراتنا وقدرات شركائنا في مجالي صنع السلام والعمل الإنساني فوق طاقتها. ولا تزال التحديات العالمية الأخرى قائمة، من الحروب الأهلية المزمنة، والأزمة المناخية المتفاقمة، وارتفاع معدلات عدم المساواة، وتزايد خطر الإرهاب، إلى المساعي العالمية المضادة لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلا عن تطوير التكنولوجيات غير الخاضع للتنظيم.

أهدافنا

46 - تقع دبلوماسية السلام في صميم عملنا، الذي يسترشد في هذا المجال بميثاق الأمم المتحدة والولايات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن خلال مساعينا في مجال الشؤون السياسية وبناء السلام وحفظ السلام، نساعد الحكومات في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، مع التركيز على تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية. ومن الأمور المحورية في عملنا منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، والجرائم الوحشية. ونحن ملتزمون، في جميع أنشطتنا، بالتنفيذ الكامل لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إنجازاتنا

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

47 - في مواجهة التحديات المتصاعدة، اقترح الأمين العام خطته الجديدة للسلام، التي تطرح مقترحات محددة للانتقال من منطق المنافسة العالمية الحالي إلى العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام في عالم يعيش حالة انتقال. وتدعو الخطة الدول الأعضاء إلى إعادة الالتزام بالميثاق ومبادئ الثقة والتضامن والعالمية للتصدي للتهديدات المتشابكة التي تهدد مستقبلنا المشترك.

48 - وقد بادر الأمين العام، للمرة الأولى منذ 34 عاماً، إلى الاحتجاج بالمادة 99 من الميثاق لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى الأعمال العدائية في غزة وإسرائيل، بسبب المعاناة الإنسانية المروعة والدمار المادي الهائل والتهديدات الأوسع نطاقا للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن تلك الأعمال العدائية. وظل ثابتاً في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وإطلاق سراح جميع الرهائن. وواصلنا العمل مع دول المنطقة لمنع التصعيد الإقليمي، بما في ذلك عبر الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. وواصلنا من خلال المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دفع جهود السلام الرامية إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما وذات سيادة كاملة متضمنةً غزة كجزء لا يتجزأ منها.

49 - كما واصل الأمين العام وكبار المسؤولين الدعوة لصالح الأشخاص المتضررين في سياق النزاعات الكبرى الأخرى. ففي السودان، ساهمنا في مبادرات بناء السلام في خضم أعمال العنف المستمرة، وندعم حاليا جهود الوساطة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين للمساعدة في استعادة السلام. وساعدت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، التي استمرت طوال معظم عام 2023، على استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية، برغم النزاع الدائر في أوكرانيا.

50 - وإجمالا، شاركت الأمم المتحدة مع أعضاء مجلس الأمن في دعم أكثر من 400 اجتماع للمجلس، وأكثر من 50 قراراً وبياناً للرئيس، وأكثر من 100 اجتماع للجان الجزاءات والأفرقة الأخرى، وفي بعثتين ميدانيتين إلى بيئات هشة ومأزومة.

51 - وكثفنا أيضا، في ظل ظروف صعبة، جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام في جميع البعثات السياسية الخاصة والمكاتب وعمليات حفظ السلام. وساعد أكثر من 000 76 من حفظة السلام في حماية المدنيين كل يوم، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو

الديمقراطية ولبنان وجنوب السودان وأبيي وغيرها. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدخل حفظة السلام لإحباط الهجمات المتزايدة ضد المدنيين. وفي مالي، قمنا بإدارة الانسحاب المنظم لأكثر من 000 13 من أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبتسليم قواعدها في ظل ظروف أمنية سريعة التدهور. ومن خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، واصلنا الاستثمار في تحسين الأداء والقدرات والسلامة في مجال حفظ السلام في ظل التحديات الجديدة، مثل الحملات الموجهة من المعلومات المغلوطة والمضللة.

52 - وعملت بعثاتنا السياسية الخاصة مع أطراف النزاع لتسهيل وقف إطلاق النار وتعزيز السلام الجامع والعمليات السياسية الشاملة للجميع. فعلى سبيل المثال، ساهم العمل الدبلوماسي الذي قمنا به في اليمن في وقف إطلاق النار على مستوى البلد ككل وأدى إلى تجديد الالتزام بعملية سياسية شاملة للجميع. وفي كولومبيا، وسّع مجلس الأمن نطاق ولايتنا لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. كما دعمنا بناء الدولة والمصالحة في الصومال من خلال تشجيع الحوار والتوافق الواسع النطاق حول الأولويات الوطنية الرئيسية.

53 - وتتزايد حاليا أهمية شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام. وعملنا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتخفيف التوترات بعد التغيير غير الدستوري للحكومة في النيجر. كما دعمنا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها الرامية إلى التصدي لخطاب الكراهية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء. ويمثل القرار 2719 (2023) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع علامة فارقة في هذا الصدد، حيث سيساعد ذلك القرار على تزويد عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإمكانية الحصول على تمويل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، مما يعزز شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي.

54 - ونحن ندعم أيضا الدول الأعضاء في غير سياق البعثات. فعلى سبيل المثال، ساعدنا حكومة شيلي في تصميم اللجنة الرئاسية للسلام والتفاهم المكلفة بمعالجة النزاعات الممتدة منذ وقت طويل على الأراضي مع مجتمعات الشعوب الأصلية عن طريق الحوار.

المرأة والسلام والأمن

55 - لقد ساعدنا في جميع أنحاء العالم على تعزيز التمثيل الكامل والمتساوي والمجدي للمرأة ومشاركتها في عمليات السلام والعمليات السياسية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قمنا بتمكين النساء من المشاركة في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2023، من خلال التدريب على القيام بالحملات السياسية ومن خلال تسجيل الناخبين، وساعدنا في إنشاء شبكة جديدة من مراقبات الانتخابات. وفي كولومبيا، قمنا بقيادة مشاورات وجهود رفيعة المستوى في مجال الدعوة لزيادة إشراك القيادات النسائية والمقاتلات السابقات في عملية السلام. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أنشأنا 12 دائرة للسلام، تضم 300 امرأة يعملن على تعزيز السلام في مجتمعاتهن. وفي أفغانستان، واصلنا الدعوة بحزم وعلانية لدى سلطات الأمر الواقع من أجل النساء والفتيات، اللواتي يجب احترام حقوقهن الأساسية ودورهن والحيز الخاص بهن في المجتمع.

دعم بناء السلام

56 - في عام 2023، ساعدنا لجنة بناء السلام على النظر في 14 بلداً ومنطقة من خلال تفاعلاتها القطرية والإقليمية والمواضيعية. ودعمنا اللجنة في عقد 20 اجتماعا مع مجلس الأمن والجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخصص صندوق بناء السلام أكثر من 200 مليون دولار لأنشطة في 36 بلداً وإقليماً لتعزيز الخطط الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتجاوز الصندوق للسنة السابعة على التوالي هدفه المتمثل في تخصيص 30 في المائة من الأموال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما قام مرفق الشراكات التابع لمكتب دعم بناء السلام بتعزيز التواؤم الاستراتيجي والتشغيلي مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

57 - وأوفدنا أكثر من 130 مستشاراً في مجال السلام والتنمية لمساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين في تطوير قدراتهم في مجالي منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وواصلت عمليات الأمم المتحدة للسلام أيضاً مساعدة البلدان المضيفة في الانتقال من النزاع إلى السلام من خلال تقديم الدعم لبناء السلام في الأماكن التي تنتشر فيها.

المساعدة الانتخابية

58 - دعمنا الدول الأعضاء في إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وذات نتائج مقبولة سلمياً. وشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية، وتدعيم قدرات الهيئات الانتخابية الوطنية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الانتخابية الهامة ومدونات قواعد السلوك الانتخابي.

59 - ومن خلال المبادرات المشتركة لتنمية القدرات، عززنا الشراكات مع منتدى جزر المحيط الهادئ وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتعاوناً مع الجامعة في إنشاء أول أكاديمية للقيادات النسائية العربية وعززنا مشاركة الشباب في الانتخابات من خلال الشبكة العربية للشباب في الانتخابات.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

60 - ظل دعمنا لسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الأمنية يحتل موقعا مركزيا في جهود السلام. فقد قام أكثر من 200 8 من ضباط/أفراد شرطة الأمم المتحدة في 15 بعثة بتعزيز القدرات الشرطية الوطنية في مجال الانخراط المجتمعي والمساواة بين الجنسين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي ومالي، على سبيل المثال، دعمنا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بطرق منها برامج الحد من العنف المجتمعي التي استفاد منها حوالي 000 45 فرد، وكذلك من خلال مبادرات إدارة الأسلحة.

61 - وقامت دائرتنا للإجراءات المتعلقة بالألغام بإذكاء الوعي بمخاطر الذخائر المتفجرة لدى أكثر من 4,9 ملايين شخص. وفي جنوب السودان، قمنا بتطهير ما يقرب من 5,7 مليون متر مربع من الأراضي وبالتحقق من خلوها من تهديدات الذخائر المتفجرة.

62 - وبفضل دعمنا الذي زادت بسببه قوة آليات المساءلة الجنائية الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان، أدت تلك الآليات إلى 600 4 محاكمة وأكثر من 400 3 إدانة في جرائم خطيرة بحلول نهاية عام 2023. وساعدنا أيضاً في تحسين إدارة قطاع الأمن وتحسين أمن السجون ودعمنا إعادة تأهيل المحتجزين شديدي الخطورة.

العنف ضد الأطفال، والأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ومنع الإبادة الجماعية

63 - في عام 2023، استمر العنف ضد الأطفال في التوسع بمستويات لم يسبق لها مثيل، بسبب آثار الأزمات المتعددة الأوجه والمتداخلة في جميع أنحاء العالم. ولوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف بشكل

فعال، يجب أن تعالَج دورة العنف الممتدة من قبل النزاع وبعده وأثناءه معالجة شاملة. ولتحقيق فهم أفضل لإجراءات الوقاية، قمنا بتيسير حوارات بين الأجيال نُظمت بين الأطفال النازحين واللاجئين والمهاجرين ومقرري السياسات. وجاءت هذه الحوارات استكمالا لحملة الدعوة العامة التي نظمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بشأن الحاجة الملحة لحماية الأطفال النازحين في أوقات الأزمات، نظراً لتزايد أعداد الأطفال النازحين في جميع المناطق. ويقدر أن الأطفال يمثلون 40 في المائة من مجموع النازحين على مستوى العالم البالغ عددهم 117,3 مليون نازح.

64 - وساعدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب الشركاء في الميدان، في بدء خطط عمل جديدة لوقف الانتهاكات ضد الأطفال. وساعدت هذه الجهود في إخلاء أطراف النزاعات سبيلَ أكثر من 000 200 طفل منذ عام 2000، وفي تلقي أكثر من 600 10 طفل دعما لإعادة الاندماج في عام 2023. وقد رصدنا وأبلغنا عن أكثر من 000 33 انتهاك جسيم ضد الأطفال في 26 بلداً وفي سياقات النزاع الإقليمية.

65 - وما زال العنف الجنسي يستخدم كأسلوب تكتيكي للحرب والتعذيب والإرهاب في خضم تفاقم الأزمات السياسية والأمنية. إذ تُستهدف النساء والفتيات بشكل خاص بالاغتصاب والاختطاف من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة للدول، مما يحد من سبل عيشهن وتعليمهن، في الوقت الذي يُدر فيه ذلك أرباحا للجماعات المسلحة. وعلى الرغم من الإطار الذي أنشأه مجلس الأمن في عام 2008، فقد كشف تقريرنا السنوي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (S/2024/292) أن الامتثال للمعايير الدولية لا يزال منخفضاً. وهناك 11 جهة فاعلة تابعة للدول و 47 جهة فاعلة غير تابعة للدول يُشتبه بشكل موثوق في ارتكابها انتهاكات منهجية. وشمل عملنا لمعالجة هذه القضايا توفير بناء القدرات والدعم لوكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية الوطنية، وتعزيز المساءلة في أكثر من 12 بلداً لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. وساعدنا أيضا في تمكين المئات من الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك في مالي وبالنسبة لقطاع التعدين الحرفي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الحصول على الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي والقانوني والمتصل بالإدماج الاجتماعي - الاقتصادي.

66 - وقمنا بجهود في مجال الدعوة لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة - جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - ورصدنا مخاطر هذه الجرائم. وأعربت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية عن القلق إزاء الحالات المحتمل أن تشكل إبادة جماعية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. وتواصلنا مباشرة مع الفئات الضعيفة وعززنا القدرات الوطنية في مجال الوقاية، ودعمنا خمسة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة في وضع خطط عمل بشأن التصدي لخطاب الكراهية ومكافحته.

جيم - التنمية في أفريقيا

السياق

67 - في الوقت الحاضر الذي يصادف منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة عام 2030، تحرز أفريقيا تقدما في تحقيق 12 هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، لكن وتيرة التقدم الحالية غير كافية لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030. ولتسريع هذه الوتيرة، لا بد الآن من معالجة ضائقة الديون وزيادة الاستثمار الوطني في التنمية المستدامة والمؤسسات العامة.

أهدافنا

68 - تدعم الأمم المتحدة التنمية المستدامة والسلام في أفريقيا من خلال خطة عام 2030 ومن خلال خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي. ونحن نركز على الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية، وعلى أوجه الترابط بين تلك الأبعاد وبين السلام والأمن وحقوق الإنسان. كما ندعم التعاون الأقاليمي، لأغراض منها تسخير الإمكانات الكامنة في التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم المطالبات بخطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة من أجل تمويل التنمية المستدامة.

إنجازاتنا

69 - لقد عززنا هذا العام التنسيق مع الاتحاد الأفريقي من خلال اجتماعاتنا وحواراتنا الرفيعة المستوى، لمساعدتنا على توحيد الأداء. ودعمنا الدول الأفريقية في تسريع التحولات الستة الحاسمة في إطار أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها دعوتنا إلى حزمة تحفيز بقيمة 500 بليون دولار. ودعمنا أيضاً نُهج التمويل المبتكرة، مثل مقايضة الديون بالتنمية، وعززنا تعبئة الموارد الوطنية باعتبارها حجر الزاوية للتمويل المستدام. فعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة حاليا مع البرتغال وسان تومي وبرينسيبي لتقييم إمكانية مبادلة الديون بالتنمية.

70 - وبالتعاون مع شركائنا، حددنا أوجه التعثر الرئيسية التي تعيق الانتقال إلى منظومات غذائية أقوى، التي تكتسي أهمية حاسمة للتنمية المستدامة. وأكدنا في مؤتمرات القمة والتحالفات العالمية الحاجة إلى المزيد من الحلول الأفريقية المحلية. فعلى سبيل المثال، تعاونت منظومة الأمم المتحدة مع جهات مختلفة من أصحاب المصلحة لتحويل برامج التغذية المدرسية إلى نماذج مثالية للخدمة العامة. ويستفيد من هذه المبادرات المحلية الآن أكثر من 66 مليون طفل في 54 بلداً أفريقياً، وتوفر الميزانيات الوطنية 84 في المائة من التمويل لهذه المبادرات.

71 - وسلطنا، في الجهود التي بذلناها في مجال الدعوة، الضوء على الخطر المتزايد الذي يهدد السلام والاستقرار بسبب عدم وجود فرص عمل كافية في أفريقيا. ومن خلال مبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، دعمنا البلدان الأفريقية في وضع مبادرات لخلق فرص العمل، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وينصب تركيزنا المشترك الآن على إطلاق الإمكانات الكاملة للنساء والفتيات.

72 - وفي مواجهة التحديات الإقليمية الملحة في أفريقيا، حشدنا منظومة الأمم المتحدة حول استراتيجيات مشتركة أقوى للاستفادة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تم إصلاحها وصارت أكثر تماسكاً. فعلى سبيل المثال، أطلقنا الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وأنشأنا الهيكل الجامع بين الهيئتين المعنيتين في المنظمتين لتعزيز التواؤم الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي. وفي السياقات القطرية، ركزنا عملنا من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل تحسين الاتساق والتكامل والتنسيق مع الشركاء في المنطقة، كما هو الحال في تشاد، من خلال مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد ومنتدى حكام حوض بحيرة تشاد المعني بالتعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة.

لمحة عامة عن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

كانت الشـــراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات أهمية محورية في التصـــدي للتحديات الرئيســية في جميع أنحاء أفريقيا. وقد تم تعزيز هذا التعاون – في مجالات منع نشــوب النزاعات وحفظ الســلام وبناء الســلام – من خلال توجيه اســتراتيجي متفق عليه بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي وتوجيهات نائبيهما. ويعزز هذا التنســـيق عمل الأمم المتحدة الداعم لأولويات الاتحاد الأفريقي، حيث تندرج فيه التقييمات الآتية من العمليات الميدانية.

ويجري تعزيز التنســيق على الصـــعيد القطري من خلال نظام المنســقين المقيمين، الذي ينفذ البرامج ويراعي أولويات الاتحاد الأفريقي. كما يعمل منبر التنســـيق الإقليمي لأفريقيا على إدماج الأولويات الاســـتراتيجية المشـــتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد دعمنا، من خلال هذه الشـــراكة، الأطر الدســـتورية للانتخابات الوطنية، وعززت الحوارات في مناطق النزاعات، وتصـــدت للتغييرات الحكومية غير الدستورية. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً المبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي من أجل السلام في بلدان القارة كما دعمت حملات نزع السلاح الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في نظم الإنذار المبكر وجهود بناء القدرات في عمليات السلام.

73 – وأنشأنا أيضا منصات جديدة للمجتمع المدني للمساهمة في المناقشات المتعلقة بالسياسات الأفريقية والعالمية. وجمع مؤتمرنا الأكاديمي الأول بشأن أفريقيا بين صانعي السياسات والأكاديميين الأفارقة لمعالجة مسألة هشاشة الدولة. ووفرت شبكتنا الشبابية الجديدة "أصوات شباب أفريقيا" منصة للشباب للمشاركة في المناقشـــات العالمية، مثل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المســـتدامة. وواصـــلت المبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا تعبئة القطاع الخاص لدعم التحول الاقتصادي في أفريقيا.

74 – ولتحقيق اقتصاد أفريقي مزدهر وأكثر تكاملاً، جمعنا صانعي السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين معاً من خلال سلسلة حوارات أفريقيا. ودعمنا التقدم المحرز في تحسين اللوائح التجارية وزيادة التجارة البينية الأفريقية وتسخير قوة رائدات الأعمال، مع التركيز مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

السياق

75 – في ظل عالم يعج بالنزاعات ويشـــيع فيه الفقر والتدهور البيئي، تراجعت حقوق الإنســـان في عام 2023. ولا تزال الأمم المتحدة، رغم الأوقات الصـــعبة، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنســـان وحمايتها. ولإعادة تنشيط الالتزام العالمي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لصـــدوره، قدم أكثر من 150 بلداً و 120 منظمة غير حكومية ومؤســـســـة وطنية لحقوق الإنســـان وغيرها من الجهات الفاعلة نحو 800 تعهد يؤكدون فيها من جديد التزامهم الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان.

أهدافنا

76 – يرتكز عملنا في مجال حقوق الإنسان على ست ركائز: دعم الآليات الدولية؛ وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في كلٍ من التنمية وعمليات السلام؛ والنهوض بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في المساواة

وعدم التمييز والمشـــاركة والمســـاءلة. ومن خلال نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنســـان و "خطتنا المشتركة"، يترسخ الموقع الذي تحتله حقوق الإنسان في قلب أعمال المنظمة.

إنجازاتنا

77 - حفاظا على الالتزام العالمي بحقوق الإنسـان، تفاعلنا مع الدول الأعضـاء في المنتديات الرئيسـية المعنية بحقوق الإنسـان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسـان. وسـاعد عملنا في زيادة قدرة المشـرعين على المشـاركة بفعالية في الاسـتعراض الدوري الشـامل للمجلس. وتم بمسـاعدتنا في عام 2023 التصـديق على 16 معاهدة دولية لحقوق الإنســان أو الانضــمام إليها من قبل 13 بلدا. ودعمنا إنشــاء أو تعزيز ما يقرب من 60 آلية وطنية لتحســين الإبلاغ عن حقوق الإنســان ومتابعتها مع هيئات المعاهدات. كما دعمنا 60 خبيراً من خبراء حقوق الإنسـان في القيام بزيارات قطرية وتقديم بلاغات إلى الحكومات بشـأن انتهاكات مفترضة لحقوق الإنسان.

78 - ولتعزيز حقوق الإنسـان في جهود التنمية، عملنا مع فريق الأمم المتحدة القطري والنظراء الوطنيين لبناء القدرات الوطنية وإدماج النهج القائمة على حقوق الإنســان في خطط وســياســات التنمية لخطة عام 2030. ونتيجة لدعمنا، نفذ أكثر من 60 بلداً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصــغيرة النامية توصــيات على أســاس الآليات الدولية لحقوق الإنسـان. وقدمنا المسـاعدة في تعزيز الحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية في تشريعات وسياسات أكثر من 80 بلداً ودعمنا إدراج حقوق الإنسان في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، كما هو الحال مثلاً في التقارير الختامية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

79 - وفي إطار عملنا في مجال السـلام والأمن، وفرنا تدابير قوية للرصـد والإبلاغ للمسـاعدة في الحد من العنف الذي تمارسه قوات الأمن واستحدثنا تدابير لحماية الأفراد الذين يواجهون تهديدات.

80 - ومن خلال الجهود التي بذلناها في مجال الدعوة، جرت مكافحة الممارسـات التمييزية، بما في ذلك ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والأقليات، والنساء، ومجتمع الميم الموسـع، والمسـنين، والأشـخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والشـباب. وسـاعد برنامج زمالات الأمم المتحدة 100 من المـدافعين عن حقوق الإنســان على تعميق فهمهم للقـانون الـدولي. وتعـاونّـا مع مـا يقرب من 700 منظمة على مسـتوى العالم للنهوض بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. كما ســاعد عملنا أيضــاً في توطين المعايير الدولية لحماية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة في تيمور - ليشـتي وكان له أثر في تحقيق انتصـارات قانونية هامة لصـالح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المكسيك.

81 - وقدمت لجنة المِنح المخصــصــة للتمويل المتصــل بحقوق الإنســان أكثر من 50 منحة لتعزيز المشــاركة المدنية لمنظمات المجتمع المدني. وتم من خلال المنح تعزيز وحماية وتقوية عمل المدافعين عن حقوق الإنســان ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وعملنا مع ما يقرب من 500 5 منظمة من المنظمات التي يقودها الشباب ومنظمات حقوق المرأة لوضع سياسات عامة تعكس بشكل أفضل شواغل حقوق الإنسان التي تهم هاتين الفئتين على وجه التحديد.

82 - وبذلنا جهودا في مجال الدعوة من أجل اسـتخدام عمليات العدالة الانتقالية على الصـعيد العالمي وعززنا المسـاءلة في بلدان متعددة، بما في ذلك عن الجرائم ضـد الإنسـانية. واسـتطعنا أن نحقق الإفراج

عن مدافعين عن حقوق الإنسان محتجزين تعسفاً وساعدنا في إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. كما أجرينا ما يقرب من 000 2 زيارة لمراكز الاحتجاز على مستوى العالم، مما أسفر عن تحسين ظروف المحتجزين.

83 - وكان لتقريرنا عن الحقوق في الخصوصية أثر في صدور حكم تاريخي عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يضمن ارتكاز التكنولوجيا على مبادئ حقوق الإنسان. كما أنشأنا أول مركز للخبرات الأساسية في مجال الابتكار والبيانات والإحصاءات والتحول الرقمي واستشراف المستقبل لخدمة الإنسانية وتبني حقوق الإنسان كقوة دافعة لمواجهة تحديات اليوم والغد.

هاء - التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية

السياق

84 - تصاعدت الأزمات الإنسانية بشكل حاد في عام 2023 وكان لها أثر مدمر على الأشخاص الأكثر ضعفاً. وأرهقت تلك الأزمات منظومة العمل الإنساني العالمية بشدة وأثرت بشكل جائر على النساء والأطفال. وتفاقمت النزاعات والأمراض والكوارث بسبب تغير المناخ، مما تسبب في مستويات قياسية من النزوح والجوع وخطر المجاعة - حتى في المناطق التي لم تتعرض قط للخطر من قبل. واستمرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب مرتكبيها، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والمستشفيات والمساعدات الإنسانية والمدارس. وبلغ عدد العاملين في مجال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة الذين وافتهم المنية في عام 2023 مستوى لم يسبق له مثيل على مدار التاريخ.

أهدافنا

85 - نقوم مع شركائنا بتنسيق استجابات إنسانية محايدة ونزيهة ومستقلة لأسوأ الأزمات في العالم. ونخفف من حدة المعاناة الإنسانية ونقدم المساعدة المنقذة للحياة في الوقت المناسب. ونشجع على الالتزام بالمبادئ الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحشد النهج الاستباقية القائمة على الأدلة للعمل المبكر والاستجابة السريعة كجزء من التنسيق الفعال. ونعبئ أيضا جهود الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث والخسائر الناجمة عنها.

إنجازاتنا

86 - في عام 2023، قمنا بتنسيق مساعدات إنسانية وصلت إلى أكثر من 128 مليون شخص في 74 بلداً، وهو ما يمثل 62 في المائة من إجمالي ما تم تحديده من الاحتياجات الإنسانية. وأمكن القيام بهذا العمل بفضل دعم المانحين، الذين قدموا ما يقرب من 23 بليون دولار من إجمالي المبلغ المطلوب الذي يزيد عن 56 بليون دولار. ورغم كِبر هذا المبلغ، فإنه لا يزال أقل بكثير من مبلغ الـ 30 بليون دولار الذي تم توفيره في عام 2022. وقد أجبرنا هذا النقص القياسي في التمويل على اتخاذ قرارات صعبة على صعيد ترتيب الأولويات من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

87 - ودعمتْ أكبرُ العمليات لدينا جهودَ الاستجابة الإنسانية للأزمات المزمنة. وقمنا بتنسيق مساعدات لأكثر من 27 مليون شخص في أفغانستان و 11 مليون شخص في أوكرانيا. ودعمنا أيضاً جهود الاستجابة للأزمات الناشئة حديثاً أو الأزمات المتفاقمة، كما هو الحال في السودان، حيث قمنا بتنسيق الدعم لـ 8 ملايين

شخص. وكانت جهودنا في التنسيق والاستجابة ضرورية في تخفيف المعاناة الإنسانية لملايين الأشخاص في اليمن والقرن الأفريقي. كما قدمنا الدعم للاستجابة العالمية للزلازل المدمرة في المغرب والجمهورية العربية السورية وتركيا، وتفشي الكوليرا والفيضانات في ليبيا وملاوي وموزامبيق.

88 - وتطلب الدعم المقدم للأرض الفلسطينية المحتلة عمليات إنسانية كبيرة ومستمرة. وعيّن الأمين العام أيضا كبيرة منسقين للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، وعرض خيارات لرصد الهُدن والممرات الإنسانية. ورغم وفاة أكثر من 200 من الزملاء، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية إلى الناس في غزة.

89 - وقدمنا مساعدات إنسانية حساسة من حيث التوقيت لمعالجة المستويات القياسية لانعدام الأمن الغذائي وتفادي تصاعده إلى مستوى المجاعة. ولقد كان الخراب والدمار، سواء نجما عن فعل الإنسان أو الطبيعة، يفضيان دائما إلى الجوع والمرض. واستجابةً لذلك، قمنا بتسهيل إيصال المساعدات الغذائية والمساعدة نقدا وبقسائم إلى 120 مليون شخص على مستوى العالم، بالإضافة إلى المساعدات الزراعية إلى 30 مليون شخص. فعلى سبيل المثال، أنتج برنامجنا لتقاوى المحاصيل في السودان أغذية أطعمت أكثر من 13 مليون شخص لمدة سبعة أشهر.

90 - وقمنا بتنسيق مساعدات صحية وصلت إلى 46 مليون شخص في عام 2023. وشمل ذلك تقديم الدعم لأكثر من 500 3 مرفق صحي يقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية الصحية لـ 12 مليون شخص، وخدمات منع العنف الجنساني والتعامل معه له لـ 4,2 ملايين شخص. ويسّرنا أيضا تقديم أكثر من مليوني استشارة في مجال الصحة النفسية للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية.

91 - وصرف صندوقنا المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية ما يقرب من 1,8 بليون دولار للتمكين من تنفيذ تدابير فعالة وجيدة التوقيت في مجال الاستجابة الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك في الأزمات التي لا يتوافر لمواجهتها تمويل كاف. ويساعد حساب العمل المناخي الذي أنشأناه حديثًا، وهو حل تمويلي مبتكر، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على سد ثغرة هامة في التمويل المناخي والإسراع بتوسيع نطاق التدابير المتخذة لمواجهة الصدمات المتعلقة بالمناخ.

92 - وقامت دوائر العمل الإنساني بتوسيع نطاق النُهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر في عام 2023، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ في بنغلاديش والفلبين وفيجي ونيبال واليمن. وقد مكّن ذلك منظمات العمل الإنساني من التحرك قبل وقوع الأخطار الطبيعية وحالات تفشي الأمراض المتوقعة، وبالتالي التخفيف من الآثار الإنسانية بالاقتران مع تقليل تكاليف الاستجابة. وقدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أكثر من 142 مليون دولار للشركاء من أجل العمل الاستباقي والمبكر لمكافحة انعدام الأمن الغذائي المتزايد وآثار ظاهرة النينيو. وقدمت صناديق التمويل الجماعي القطرية أكثر من 16 مليون دولار لتمويل إجراءات استباقية ومبكرة في جنوب السودان والصومال واليمن.

حساب العمل المناخي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ هو الأداة العالمية الرئيسية في مجال تمويل العمل الإنساني على الصعيد العالمي، حيث يخصص ما بين 500 مليون دولار و800 مليون دولار سنوياً لحالات الطوارئ. وقد كان الصندوق رائداً في اتخاذ إجراءات استباقية لإنقاذ الأرواح والمساعدة في التخفيف من الآثار الإنسانية. ويوفر حساب العمل المناخي التابع للصندوق، الذي تم إطلاقه في

المؤتمر الثامن والعشـــرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشـــأن تغير المناخ، وســـيلة فعالة للتمويل المناخي لمساعدة المجتمعات الأكثر ضعفا في العالم التي تواجه عواقب أزمة المناخ. وسيسمح الحساب الجديد للصندوق بتوسيع نطاق العمل الإنساني المتصل بالمناخ، من خلال العمل الاستباقي والاستجابة، بما يتماشى مع ولايته المنقذة للحياة.

93 - وفي ســـياق اســـتعراض منتصـــف المدة لإطار عمل ســـنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، أجرت 72 دولة عضوا استعراضات وطنية للتنفيذ وقدمت استعراضات وطنية طوعية. وتم إنجاز هذه الاســـتعراضـــات إلى جانب تقارير مقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة، شـــملت 7 تقارير إقليمية، و 13 تقريراً من جهات معنية من غير الدول، وتقريرا عالميا بشـأن 25 جهة معنية من غير الدول، و 14 دراســة مواضــيعية. وأثْرت هذه الاســتعراضــات والتقارير المفاوضــات المتعلقة بالإعلان الســياســي لاستعراض منتصف المدة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيار/مايو 2023. وتشجع التقارير على اعتماد نهج واع بالمخاطر وموجه نحو الوقاية في جميع عمليات صــنع القرار والاســتثمار والممارســات في مجالي إدارة مخاطر الكوارث والتخطيط الإنمائي.

صندوق تحليلات المخاطر المعقدة

صـندوق تحليلات المخاطر المعقدة هو أداة تمويل مبتكرة تحشد 20 مليون دولار سنويًا لإطلاق إمكانات البيانات من أجل توفير دعم أكثر ذكاءً في مواجهة الأزمات. ويســتثمر الصـــندوق، بوصـــفه شراكة متعددة الأطراف، في التحليلات المتطورة لمساعدة أسرة الأمم المتحدة وشركائها على توقع حالات الطوارئ ومنعها ومعالجتها. وبتوفُّر الصــندوق على منظومة متنامية تضــم الآن أكثر من 120 شــريكًا و40,000 مستخدم في جميع أنحاء العالم، فإن البيانات التي يدعمها الصـندوق تعزز بالفعل مساعدات دولية تزيد قيمتها عن 12 بليون دولار - مما يضمن وصول المساعدات إلى الناس في وقت أبكر وأسرع وبطريقة أكثر اســتهدافًا وفعالية. ويعمل الصــندوق على توســيع نطاق اســتثماراته للتركيز على البيانات الهامة وتحليلات المخاطر والقدرات المحلية وعلى منظومة أقوى لبيانات المخاطر.

الإنذار المبكر ينقذ الأرواح

نظم الإنذار المبكر من بين أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لإنقاذ الأرواح، لكنها تغطي أقل من نصــف ســكان العالم. وتهدف مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة للإنذار المبكر للجميع إلى تبســيط الجهود وتحســين التمويل وضــمان شــمولية نظم الإنذار المبكر. وفي إطار هذه المبادرة، تعاونت الأمم المتحدة مع الشـركاء في الصـومال على وضـع خطة عمل اسـتباقية للتنبؤ بالفيضـانات. ونتيجةً لذلك، وصلت الإنذارات المبكرة إلى 440,000 شخص قبل فيضانات تشرين الأول/أكتوبر 2023 في جنوب الصـــومال، مع تقديم تحويلات نقدية بقيمة 2.7 مليون دولار إلى 219,000 شـــخص. والمبادرة مفعَّلة حالياً في أكثر من 30 بلداً.

واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

السياق

94 - إن مبادئ العدالة والقانون الدولي، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات، مكرسة في المادتين الأوليين من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، تشكل تلك المبادئ ذات الأساس الذي يرتكز عليه تعاون المجتمع الدولي.

أهدافنا

95 - تقوم الأمم المتحدة بتعزيز العدالة والقانون الدولي من خلال إجراءاتها وولاياتها، كتلك المتعلقة بالتجارة الدولية، والمحيطات وقانون البحار، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وعمليات السلام، والمحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية، والجزاءات. وإضافة إلى ذلك، فإن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تقوم بتسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول وتقدم فتاوى بشأن المسائل القانونية.

إنجازاتنا

96 - نظرت محكمة العدل الدولية في قضايا بارزة وأصدرت أحكاما بشأن الأسس الموضوعية في القضايا التالية: *مسألة تعيين حدود الجرف القاري بين نيكاراغوا وكولومبيا خارج نطاق 200 ميل بحري من ساحل نيكاراغوا (نيكاراغوا ضد كولومبيا)*؛ *وأصول إيرانية معينة (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)*؛ *وتطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*. كما نظرت المحكمة في خمس قضايا جديدة مثيرة للنزاع، منها ما يلي: *تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (كندا وهولندا ضد الجمهورية العربية السورية)*؛ *وتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)*، حيث أشارت المحكمة في كلتا القضيتين باتخاذ تدابير تحفظية.

97 - وأحالت الأمانة العامة إلى المحكمة وثائق من المرجح أن تساعد في الإجابة على السؤالين اللذين طرحتهما الجمعية العامة في طلبيها للحصول على فتويين بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

98 - وبوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى في قضية *المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا* في أيلول/سبتمبر 2023، اختتمت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين إجراءاتها المتعلقة بالجرائم الأساسية وواصلت تنفيذ مهامها المتبقية الأخرى. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أُغلقت المحكمة الخاصة بلبنان بعد أن انتهت من مهامها غير القضائية المتبقية.

99 - وفي مظهر كبير من مظاهر الدعم الذي يحظى به الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وقّع 80 بلداً والاتحاد الأوروبي على الاتفاق عند فتح باب التوقيع عليه أثناء المناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات، التي نُظمت خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

100 - وبالإضافة إلى ذلك، فُتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في حفل أقيم في بيجين في 5 أيلول/سبتمبر 2023. وتنشئ هذه الاتفاقية نظاماً متناسقاً لإضفاء أثر دولي على البيع القضائي، مع الحفاظ على القانون الوطني الذي ينظم إجراءات البيع القضائي والظروف التي يَمنح في ظلها البيع القضائي حقَّ ملكية غير مرهون.

زاي - نزع السلاح

السياق

101 - يتحمل المدنيون الضرر الأكبر للنزاعات المسلحة وسط تصاعد التوترات العالمية. وما زال تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مستمرا، في الوقت الذي يرتفع فيه الإنفاق العسكري ويتزايد انتشار الأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويتعرض الأمن لتحديات إضافية بسبب التكنولوجيات الناشئة.

أهدافنا

102 - يتيسر من خلال عملنا إجراء مفاوضات دولية رفيعة المستوى وبذل جهود عملية لنزع السلاح على أرض الواقع. وأولوياتنا هي: إزالة الأسلحة النووية؛ ودعم حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وتنظيم الأسلحة التقليدية؛ والتعامل مع التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة؛ وتعزيز نزع السلاح الإقليمي وتوعية الجمهور. وهذه الإجراءات ضرورية للتشجيع على اتباع نهج شامل إزاء الأمن من خلال الدبلوماسية الفعالة ونزع السلاح وجهود السلام المستدامة.

إنجازاتنا

103 - في وقت يواجه فيه العالم مستويات مرتفعة من عدم اليقين، دعمنا تنفيذ المعاهدتين الرئيسيتين لحظر الأسلحة النووية وعدم انتشارها. ويسّرنا الحوار الدولي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما بين 191 حكومة، بهدف تعزيز التزاماتها بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. كما عملنا مع الدول الأعضاء الـ 24 والدول المراقبة من الشرق الأوسط لإحراز تقدم نحو معاهدة جديدة تهدف إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

104 - ودعما لحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، يسرنا إنشاء فريق عامل دولي جديد لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ودعم تنفيذها على الصعيد العالمي. وعززنا أيضا آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال توفير قائمة من المحققين المحتملين تتسم بمزيد من التنوع الجغرافي وبالتدريب الأفضل.

105 - ولتعزيز الاستجابة الدولية للمخاطر الناجمة عن الفضاء السيبراني، ساعدنا في إطلاق دليل عالمي لجهات التنسيق لتسهيل التواصل بين السلطات الوطنية أثناء حوادث الأمن السيبراني. وستساهم هذه الأداة في زيادة أمان وسلام العالم الإلكتروني وفي زيادة تأمينه. ودعمنا أيضا المناقشات المتعددة الأطراف بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ودعمنا مبادرات جديدة بشأن الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

106 - وللحد من تأثير الذخيرة على البشر، دعمنا إنشاء إطار عمل عالمي جديد للحد من الاتجار غير المشروع بها وتسريبها وانفجارها العرضي. كما ربطنا بين إدارة الأسلحة والذخيرة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي في الصومال والكاميرون. ومن خلال صندوقنا المسمى كيان "إنقاذ الأرواح"، شجعنا على تحسين الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لزيادة استدامة الأمن والتنمية، مع القيام بمشاريع جديدة في بابوا غينيا الجديدة وبنما وغانا وقيرغيزستان وهندوراس.

107 - ونظمنا اجتماعا بين 16 حكومة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة، وأطلقنا عملية مماثلة لأمريكا الوسطى. وعملنا أيضا مع السلطات الوطنية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة ومنع العنف الجنساني.

108 - وفي عام 2023، أطلقنا صندوقا جديدا هو صندوق القادة الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، الذي دعم حتى الآن تثقيف 100 شاب من أكثر من 60 بلدا ليصبحوا دعاةً لنزع السلاح. ومن خلال أدوات أخرى لتثقيف الشباب، مثل لوحة متابعة التثقيف في مجال نزع السلاح، نقوم بتمكين النساء والشباب والشركاء الآخرين من المشاركة في العمليات العالمية لتقرير السياسات ونزع السلاح.

حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

السياق

109 - في المشهد المعقد الذي يعيشه العالم اليوم، يؤدي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلى زعزعة استقرار المناطق والمجتمعات وحياة الناس، لا سيما في مناطق النزاع. ويؤدي تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي والنزوح إلى تضخيم مكامن الضعف الحالية ويمكن ربط هذه الظواهر بتصاعد التجارة غير المشروعة وأشكال الاتجار المتنوعة.

أهدافنا

110 - تلتزم الأمم المتحدة بزيادة أمان العالم من المخدرات والجريمة والإرهاب. ويدعم عملنا الحكومات في مكافحة هذه التهديدات من خلال الوقاية وتدابير العدالة الجنائية والتعاون الدولي. فنحن نساعد في وضع وتنفيذ المعايير والقواعد الدولية، وكذلك في ضمان الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

إنجازاتنا

111 - واجه العالم في عام 2023 تحديات متزايدة التعقيد تتعلق بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك نمو أسواق المخدرات الاصطناعية المثير للجزع وتصاعد الجريمة السيبرانية وتزايد الجرائم البيئية. وقد استفدنا من شبكتنا الميدانية الواسعة المنتشرة في 150 بلداً وإقليماً لدعم الحكومات في وضع استراتيجيات للمواجهة تتسم بمزيد من الديناميكية.

112 - ففي أفغانستان، وفرنا لأكثر من 000 80 شخص فرصاً مستدامة لكسب الرزق بديلاً عن الأفيون. كما قدمنا الدعم النفسي - الاجتماعي، وفحص فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي B و C وأنشطة الوقاية من تعاطي المخدرات لما يقرب من 000 40 شخص.

113 - ولاحتواء الاتجار غير المشروع والجرائم ذات الصلة، زدنا دعمنا لإدارة الحدود، مما ساهم في ضبط 250 طناً من الكوكايين، وأكثر من 200 طن من السلائف الكيميائية وما يقرب من نصف مليون قطعة سلاح وعبوة متفجرة. وقدمنا خدمة ضمان الجودة لمختبرات الطب الشرعي لفحوص المخدرات والسموم في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى التخلص الآمن من 350 طنا من الكوكايين. كما دعمنا 83 بلدا في مكافحة الجريمة البحرية، مع التركيز على التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة. وللمساعدة في التصدي لتحديات الأمن البحري في خليج غينيا، دعمنا ثمانية بلدان في تقييم وتعديل أطرها القانونية للتصدي للقرصنة والجرائم البحرية. ولدعم السياسات القائمة على الأدلة في منطقة الساحل، أصدرنا تقييمات للتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تتضمن رؤى شاملة حول التجارة غير المشروعة وتأثيرها الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة.

114 - ولمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفا بين المتعايشين مع الإدمان، وصلنا إلى أكثر من 000 67 شخص في 43 بلداً بخدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالمخدرات، مثل ضمان الجودة والإحالة للعلاج والعلاج الأسري، وذلك في بيئات العمل الإنساني وغيرها. ودربنا أيضا أكثر من 000 2 من مقدمي الخدمات المحليين في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ورعاية مرضاه استنادا إلى الأدلة ومع مراعاة المنظور الجنساني والارتكاز على حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات ونزلاء السجون.

115 - وللمساعدة في مكافحة الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية، عملنا على تعميق التزامات العمل الدولية. وفي عام 2023، ارتفع عدد البلدان التي صدّقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو انضمت إليهما، إلى 182 و 123 بلدا على التوالي. وعلى الصعيد الميداني، قدمنا المساعدة التقنية لأكثر من 300 3 ممارس في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مما عزز الخبرة في جميع أنحاء العالم. وللمساعدة في حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، قمنا بتنسيق جهودنا على مستوى المنظومة بأكملها خلف استراتيجية جديدة تركز على إنهاء العنف ضد الأطفال.

116 - ومن أجل تعزيز المساءلة في مجال مكافحة الفساد، نظمنا الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشددين على ضرورة حماية سيادة القانون واستعادة الثقة في المؤسسات. وقد كان هذا المؤتمرُ الأكثرَ شمولاً حتى الآن، حيث حضره أكثر من 000 2 شخص يمثلون الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والشباب.

117 - وعلى الصعيد الميداني، دربنا أكثر من 000 3 مسؤول في 75 بلداً على تعامل العدالة الجنائية مع الإرهاب ودعمنا موزامبيق في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب.

118 - ولا يزال دعم مكافحة الإرهاب على رأس الأولويات. وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أعطت جهودنا الموجهة الأولويةَ لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وللمساعدة في مواجهة الإرهاب في أفريقيا، عقدنا الاجتماع الثاني الرفيع المستوى لمنصة مراكش في المغرب، مما عزز التنسيق بين الوكالات الأفريقية لمكافحة الإرهاب. وانضم ما يقرب من 70 دولة عضو إلى برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين. وشارك أكثر من 130 دولة عضوا في البرنامج العالمي المعني بأمن المناسبات الرياضية الكبرى والترويج للرياضة وقِيَمها كأداة لمنع التطرف العنيف.

أسبوع الأمم المتحدة الثالث لمكافحة الإرهاب

في عام 2023، عقدنا أسبوع الأمم المتحدة الثالث لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة في نيويورك. وقد حشدنا أكثر من 1000 شخص من 160 بلداً ومن المنظمات الدولية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وشركات القطاع الخاص للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب التابعة للدول الأعضاء، الذي عُقد حول موضوع التصدي للإرهاب من خلال تنشيط تعددية الأطراف والتعاون المؤسسي. وقد وفرت هذه المناسبة التي شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون منبراً لتبادل المعارف والتعاون والمناقشات المتعمقة بشأن التنفيذ العملي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

119 - وتعمل منصتنا الجديدة لعاملَي النوع الاجتماعي والهوية، التي تم إطلاقها خلال أسبوع مكافحة الإرهاب، على تيسير تبادل المعرفة بين الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء العالم. وتُوِّج الأسبوع باعتماد الجمعية العامة لقرار المراجعة الثامنة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مما حافظ على توافق الآراء الذي قامت عليه الاستراتيجية منذ عام 2006. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح صندوق النقد الدولي، في عام 2023، العضو السادس والأربعين في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وهو أكبر إطار تنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة.

120 - وفي الذكرى السادسة لليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، أطلقنا مشروع التجارب الحيَّة Legacy Project لعرض شهادات الضحايا والموارد الضرورية لتعافيهم ولأم جراحهم، بهدف حفز الأجيال الشابة وتوعيتها. وكرّمنا أيضاً أصوات وتجارب الضحايا والناجين من خلال حملة "ذكريات"، مع إقامة معارض في جميع أنحاء إسبانيا للتأكيد على أهمية تذكر الضحايا والاحتفاء بهم في جميع أنحاء العالم.

استخدام العلوم السلوكية لمكافحة التطرف العنيف

في الشرق الأوسط، أعلنّا انطلاق أكاديمية الرؤى السلوكية في قطر بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة لدمج العلوم السلوكية في الاستراتيجيات العالمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب

الفصل الثالث

فعالية أداء المنظمة

عملنا وموظفونا

121 - يعمل أكثر من 000 35 من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في 467 مركز عمل في جميع أنحاء العالم. وتسعى الأمانة العامة جاهدةً إلى التمسك بأعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي، والإدارة الفعالة للموارد، والتنفيذ الفعال للمهام المنوطة بها.

إنجازاتنا

122 - أدى التحول من ميزانية السنتين إلى الميزانية السنوية إلى التمكين من إشاعة ثقافة أكثر تركيزاً على النتائج. وكثيرا ما يتم تعديل خطط البرامج والاحتياجات من الموارد، استنادا إلى معلومات أحدث عن الأداء، مما يجعل تخطيطنا أكثر تجاوبا. وتدعم عمليات المراجعة السنوية للإنفاق الاستفادة المثلى من الموارد من أجل تنفيذ الولايات بفعالية أكبر. وعززنا أيضاً ثقافة الكفاءة في العمليات الميدانية من خلال اعتماد نهج قائم على البيانات في إعداد الميزانيات وتحقيق كفاءة التكاليف وتجنب التكاليف في مجموعة من المجالات.

123 - وأدت البوابات المخصصة إلى تحسين الشفافية من خلال تزويد الدول الأعضاء بالمزيد من المعلومات عن القوى العاملة لدينا وعن أدائنا المالي والبرنامجي. فبوابة الدول الأعضاء لدعم القدرات الموحدة توفر معلومات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن حالة مطالباتها ومدفوعاتها. وأدى تمكين الموظفين من اتخاذ قرارات قائمة على البيانات باستخدام تحليلات الخدمة الذاتية في نظام أوموجا ولوحات معلومات الإدارة على المستوى المؤسسي إلى تمكين المديرين من اتخاذ قرارات أكثر فعالية.

124 - وظل تحقيق التمثيل الجغرافي المنصف والتكافؤ بين الجنسين بين الموظفين من الأولويات الرئيسية للمنظمة ككل. والأمانة العامة في طريقها إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى المنظمة بحلول عام 2028، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق التكافؤ في كل رتبة داخل كل كيان. وأدى قرار الجمعية العامة توسيع تغطية نظام النطاقات المستصوبة إلى زيادة عدد الوظائف الخاضعة لمبدأ التمثيل الجغرافي، مما أدى تخفيض عدد الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو زائداً. وفي أوائل عام 2024، كانت 123 دولة من الدول الأعضاء ضمن النطاق المستصوب، مقارنةً بـ 103 دول في كانون الأول/ديسمبر 2023.

125 - وقاد مكتب مكافحة العنصرية جهود تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للتصدي العنصرية وتعزيز الكرامة للجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعزز مكتب الأخلاقيات بالأمانة العامة حماية الموظفين من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك أو التعاون مع عمليات التدقيق والتحقيقات. وعززنا أيضا استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في مختلف مؤسسات المنظومة.

126 - وتشكل القيادة الملتزمة والموارد الكافية واليقظة المستمرة أمورا حاسمة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين بفعالية. ولتعزيز النهج الذي يركز على الضحايا في جهود الوقاية والاستجابة التي نبذلها، أصدرنا بياناً بشأن حقوق الضحايا بجميع اللغات الرسمية وبعض اللغات المحلية.

الصحة النفسية والرفاه في مكان العمل

أعلنا مؤخراً انطلاق استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة النفسية والرفاه لعام 2024 وما بعده. وقد أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى هذه الاستراتيجية بالإجماع، وهي تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في التزامنا بتعزيز الصحة النفسية والرفاه للقوى العاملة في المنظومة.

127 - وواصلت إدارة شؤون السلامة والأمن، إلى جانب أعضاء آخرين في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، التمكين من تنفيذ البرامج على الصعيد العالمي. ولا تزال سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وخاصة أولئك المعينين محلياً، مصدر قلق في خضم الأزمات المعقدة.

128 - وعززنا وعينا بالأوضاع وحسنَّا الإجراءاتِ وطرائقَ الاستجابة السريعة لضمان الإغلاق التشغيلي الفعال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان العاملتين في بيئات معقدة وسريعة التطور. كما عززنا العمليات المسؤولة بيئياً لتحقيق فوائد للبلدان والمجتمعات المضيفة. ومن خلال مشروع الشراكات الثلاثية، عززنا التعاون المؤسسي والتشغيلي مع المنظمات الإقليمية.

129 - واستجابت أفرقة التواصل الإعلامي لدينا بسرعة للأزمات الكبرى وغطت أنشطة المنظمة في جميع أنحاء العالم من خلال نشر المعلومات والحملات المستندة إلى الحقائق في الوقت المناسب. واستهلت تلك الأفرقة عملية وضع المبادئ العالمية لسلامة المعلومات، للتصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية في المجال العام.

130 - ودعماً للدول الأعضاء، وسّعت الأمانة العامة نطاق إمكانية الوصول إلى منصة e-deleGATE المتعددة اللغات وزادت وظائفها، بما في ذلك من خلال إضافة وحدة جديدة داخل المنصة بشأن الترشيحات والانتخابات. وقمنا أيضا بزيادة أتمتة استقاء البيانات لتسريع إنتاج الوثائق الإجرائية.

131 - وفي إطار السبق في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، أنشأنا مختبراً مخصصاً من أجل تنفيذ مشاريع تجريبية، بما في ذلك سرد الأخبار المستند إلى البيانات. وأدمجنا الاستشراف الاستراتيجي في عملنا، مستفيدين من الذكاء الاصطناعي لتخطيط القوى العاملة.

132 - غير أن استمرار فعالية عملنا يتوقف في نهاية المطاف على مدى توافر السيولة النقدية. ففي عام 2023، ساء الوضع النقدي للميزانية العادية بشكل مطرد. وأدى انخفاض التحصيل وإعادة الأرصدة الدائنة إلى الدول الأعضاء إلى استنزاف الاحتياطيات وفي أوائل عام 2024، اضطرت المنظمة إلى تطبيق قيود صارمة على الإنفاق لتجنب التخلف عن السداد بسبب نقص السيولة النقدية.

230824 250724 24-12359 (A)